

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٤٣
الأربعاء ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بارهام	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زوكوف
	أذربيجان	السيد شاريفوف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد مواريس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد برث غوتيريث
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو



12-27795 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد موتابوبا، الذي ينضم إلى اجتماع اليوم عبر دائرة تلفزيونية مغلقة من بيساو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحيط مجلس الأمن علماً بآخر مستجدات الحالة في غينيا – بيساو. آخر إحاطة إعلامية قدمتها كانت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (انظر S/PV.6648). تميزت الفترة المشمولة بالتقرير إلى حد كبير بالانتقال السياسي الذي نتج عن الإخلاء الطبي، ولاحقا موت الرئيس مالام باكاي سانها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

إحاطتي الإعلامية اليوم ستركز على البيئة المليئة بالتحديات السياسية والأمنية الناجمة عن العملية الانتقالية السياسية الحالية الرامية إلى استعادة النظام الدستوري الكامل. هذا الأمر أصبح الآن أولوية حاسمة من حيث مواجهة التحديات الناشئة، وتحديد سبل المضي قدما بشأن خطط العمل الوطنية الحيوية، لا سيما من خلال الحوار الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الإفلات من العقاب، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.

كان الرئيس الراحل سانها قد تشاور وحدد موعد انعقاد المؤتمر الذي طال انتظاره في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومع ذلك، عمل إخلاؤه الطبي في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على تأخير الاستعدادات لهذا الحدث، الذي طغى عليه الآن التركيز على عملية الانتقال السياسي بعد وفاته.

في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أدى هجوم مسلح على مخزن أسلحة هيئة الأركان العامة، مع تقارير تفيد بالاستيلاء على أسلحة، إلى زعزعة استقرار البيئة الأمنية. ونفت الحكومة وجود محاولة انقلاب، على الرغم من أن رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور قال في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر إنه كانت هناك مؤامرة لاغتياله هو ورئيس أركان الدفاع، الجنرال إندجاي. واعتُقل أربعة وعشرون من ضباط الجيش، بمن فيهم العميد بحري بوبو نا توشتو، وشخص مدني. وأفرج في وقت لاحق عن ثمانية معتقلين. في أعقاب هذا الحادث، قتل شخصان – وهما أحد أفراد شرطة التدخل السريع، وقائد الشرطة الرائد يايا دابو، الذي اغتيل بينما كان في طريقه إلى تسليم نفسه للسلطات.

على الرغم من أنه تم تأجيل عقد المؤتمر الوطني لأجل غير مسمى في أعقاب وفاة الرئيس سانها، فقد استمر العمل بشأن التحضيرات الفنية، بما في ذلك تعزيز مشاركة الجميع في العملية. وسيعتمد مستقبل المبادرة على المشاورات التي ستجري تحت قيادة الرئيس الجديد.

فيما يتعلق بعملية الانتقال السياسي، وبعد جنازة الرئيس سانها في ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد الرئيس المؤقت رايموندو بيريرا مشاورات واسعة النطاق مع الأحزاب السياسية المسجلة، واللجنة الوطنية للانتخابات وبعض أعضاء المجتمع المدني، مما أدى إلى التوصل إلى توافق في الآراء على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في ١٨ آذار/مارس. ودعما للعملية، قدم الشركاء الدوليون مساهمات مالية و/أو عينية لتغطية الميزانية البالغة ٤,٩ ملايين دولار، إما من خلال الصندوق المشترك للتبرعات التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي أو مباشرة إلى لجنة الانتخابات الوطنية. وفي وقت لاحق، تم الاعتراض على التوافق في الآراء على تاريخ ١٨ آذار/مارس من جانب بعض أقوى المدافعين عنه في صفوف الأحزاب السياسية احتجاجا على عدم القدرة على تحديث سجل الناخبين، الذي كان آخر تحديث له قد أُجري في عام ٢٠٠٨.

وأقرت المحكمة العليا أهلية ١٠ من ١٤ مرشحا لخوض الانتخابات، بما في ذلك الرئيس السابق كومبا يالا ومرشح الحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، كارلوس غوميز جونيور. ودفعت بعض الأحزاب السياسية بأن ترشيح السيد غوميز جونيور لم يكن دستوريا حيث أن الدستور لا يسمح للرئيس المؤقت بقبول استقالته من منصب رئيس الوزراء. وانسحب أحد المرشحين العشرة، بريما ديالو الذي ينتمي إلى المؤتمر الوطني الأفريقي، من السباق في ٥ آذار/مارس بدعوى عدم توفر الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وشابت التحضيرات للانتخابات أعمال عنف في ٢٠ شباط/فبراير عندما هاجمت الشرطة شبانا كانوا يحتجون على عدم تسجيلهم في سجلات الناخبين أمام مكاتب اللجنة الانتخابية الوطنية. وتصدت قوات الجيش لرجال الشرطة بخشونة ونزعت سلاحهم. وبعد ذلك، تولت قيادة مشتركة من الشرطة والجيش، مع دعم تقني دائم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في إطار إصلاح قطاع الأمن، مسؤولية تأمين العملية الانتخابية وأنشأت هياكل لها في جميع المناطق. وقدمت الأمم المتحدة أيضا دعما تقنيا متعدد الأوجه للعملية الانتخابية برمتها.

ومرت عملية الحملة الانتخابية التي استمرت من ٢ إلى ١٦ آذار/مارس بسلام. وفي ١٨ آذار/مارس، عقدت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بطريقة سلمية ومنظمة. ولم يُبلغ عن أي حوادث أمنية كبيرة. وعكر مقتل سامبا ديالو، وهو قائد سابق للاستخبارات العسكرية أمام منزله في بيساو على يد أفراد يرتدون الزي الرسمي، صفو يوم الانتخابات الذي سادته أجواء سلمية بخلاف ذلك. والتحقيقات في جريمة القتل ما زالت جارية وفند كثيرون، بمن فيهم رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية والمتحدث باسم القوات المسلحة، أي صلة للجريمة بالعملية الانتخابية. وفي تطور مماثل، وفي ٢١ آذار/مارس، لجأ الرئيس السابق لأركان الدفاع، نائب الأميرال زامورا إندوتا، الذي كان قد التقى سامبو ديالو قبل بضع ساعات من مقتله، إلى داخل مقر الاتحاد الأوروبي بدعوى الخوف على حياته.

ونشر الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونيجيريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ما مجموعه ١٥٤ من مراقبي الانتخابات في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ثلاثة خبراء انتخابات تقنيون من جنوب

أفريقيا واثنان من الاتحاد الأوروبي. وأجمع المراقبون في تقييمهم على أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وشفافة.

وفي ٢٠ آذار/مارس، ادعى ائتلاف مكون من خمسة مرشحين حصلوا على أصوات أقل من كارلوس غوميز جونيور في الانتخابات، ومن بينهم كومبا يالا، أنه كان هناك تزوير في الانتخابات ودعوا إلى إلغاء النتائج وإجراء انتخابات جديدة بعد إنشاء سجلات جديدة للناخبين. وأشارت مصادر مقربة من كومبا يالا أيضا إلى أنه لن يشارك في انتخابات الإعادة.

وفي ٢١ آذار/مارس، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية أنه نظرا لعدم حصول أي مرشح على نسبة ٥٠ في المائة زائد صوت واحد في الانتخابات، سيتم عقد جولة إعادة في ٢٢ نيسان/أبريل بين كارلوس غوميز جونيور والمرشح الذي جاء في المركز الثاني، كومبا يالا. وبلغت نسبة المشاركة الانتخابية ٥٥ في المائة، وهو أقل مما كانت عليه في الانتخابات السابقة.

أود الآن أن أنتقل إلى التطورات في المجالات الأساسية ذات الأهمية لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

أولا، بخصوص إصلاح القطاع الأمني، يبدو أن الدفعة الأولية للمشاورات بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غينيا - بيساو حول مذكرة تفاهم لتنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني قد تبددت. وكخيار بديل، تعهدت الجماعة الاقتصادية والحكومة بالتوقيع على مذكرة تفاهم ثنائية لتعزيز تنفيذ خريطة الطريق. غير أن عملية الانتقال السياسي أوقفت التقدم.

وواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل دعم الحكومة في جهودها لتعبئة الموارد لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص لأعضاء المؤسسات الدفاعية والأمنية ومدته خمس سنوات. وتعهد الرأس الأخضر بتقديم مبلغ مساو لما قدمته حكومة غينيا - بيساو، أي، ٤,٥ مليون دولار على أن يتم صرف مليون دولار من هذا المبلغ في أوائل عام ٢٠١٢. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في أديس أبابا، نظم تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو رئيس غينيا الاستوائية، بصفته الرئيس المنتهية ولايته للاتحاد الأفريقي، حلقة عمل على الإفطار مع شركاء الاتحاد الأفريقي لدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، حيث جرى الإعلان عن تعهدات أخرى بتقديم مساعدات، بما في ذلك من غينيا الاستوائية. وفي ١٠ شباط/فبراير، وقعت حكومة غينيا - بيساو والأمم المتحدة اتفاقا للحصول على منحة من صندوق بناء السلام بقيمة ٣٧٨ ٨٠٣ ٢ دولارا مما يجعل من الأمم المتحدة أول شريك دولي يساهم في صندوق التقاعد. ومع ذلك، فقد تأخرت خطط الحكومة لبدء العملية في ٢٣ كانون الثاني/يناير في أعقاب عملية الانتقال السياسي. والتسريح خطوة حاسمة لتحريك تجديد شباب القوات المسلحة في غينيا - بيساو. وبالمثل، فقد تأخر تنفيذ هذه الخطوة.

وفيما يتعلق بإصلاح الشرطة، واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل تقديم الدعم التقني لتعزيز الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام من خلال إنشاء مراكز شرطة نموذجية، بمساعدة صندوق بناء السلام، إلى جانب تقديم الدعم في مجالات تدريب أفراد الشرطة وفحص سجلاتهم الشخصية والتصديق على أهليتهم. ويجري أيضا إيلاء اهتمام خاص للمسائل الجنسانية، بما فيها العنف القائم على نوع الجنس، ويشمل ذلك التركيز على منع ومكافحة الاتجار بالأطفال. وتجري جهود مماثلة فيما يتعلق بإصلاح قطاع العدالة، في حين يتم الاضطلاع بتجديد الثكنات العسكرية وتوفير

المعدات وخطط التدريب المستقبلية بمساعدة البعثة الأنغولية لدعم إصلاح قطاع الأمن والدفاع في غينيا - بيساو.

وبخصوص مكافحة الإفلات من العقاب، جرى اتهام ثلاثة من المشتبه بهم في شباط/فبراير ٢٠١٢ بالقتل المقترن بظروف تشديد وإلحاق ضرر مادي وارتكاب جرائم إيذاء خطيرة فيما يتعلق بالتحقيق في اغتيال الفريق أول تاغمي نـاواي في ١ آذار/مـارس ٢٠٠٩. وسـتحال القـضية إلى المحكمة الجنائية في بيساو للنظر فيها. وتمت تبرئة بعض المشتبه بهم. وبخصوص التحقيق في اغتيال الرئيس جواو برناردو فييرا في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، لم يستمع المدعي العام بعد إلى شهود رئيسيين موجودين خارج البلد.

كما أُحيلت جريمة الاغتيال المزدوجة التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى المحكمة العليا. وتفيد الأنباء بأنه جرى فتح تحقيقات في اغتيال الرائد يايا دابو في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واغتيال العقيد سامبا ديالو في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢.

وفي مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حدث تقدم في تنفيذ مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وخصوصا في أداء وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية والتي تنفذ، منذ نهاية عام ٢٠١١، أنشطة تقديم التقارير وقدمت تقارير استخبارات أولية عن الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي وشاركت في أنشطة تنفيذية.

وتعوق القيود المالية تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤، وإعلانها السياسي، والتي اشترك في تصميمها الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك على الرغم من القدرة الحالية على تنفيذها. والنظام القضائي المعيب يُضاف إلى قائمة طويلة بالفعل من المسائل التبعية الأخرى التي تعوق مكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة كما ينبغي.

وبشأن أسس القياس، أود أيضا أن أشير إلى التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة الاستراتيجية المشتركة في غينيا - بيساو. ونسبة ٧٨ في المائة تقريبا من المؤشرات المختارة في سبيلها لأن تتحقق أو من المحتمل تحقيقها في الإطار الزمني لعام ٢٠١٧. وفي ٢٢ شباط/فبراير، وقعت حكومة غينيا - بيساو ومنظومة الأمم المتحدة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ باعتباره الإطار الاستراتيجي المتكامل يحدد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧، الاستجابة الجماعية والمتماسكة والمتكاملة للأمم المتحدة لأولويات واحتياجات البلد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ويساير الجيل الثاني من ورقة الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، التي تغطي الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥. وسيسهم في معالجة تحديات بناء السلام والتنمية خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧.

أود تقديم العديد من الملاحظات. شكلت وفاة الرئيس سانها الذي كان قوة اعتدال ولديه تأثير كبير على انقسامات الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية في البلد، ضربة لخطط وبرامج بناء السلام في غينيا - بيساو. وسيستغرق الجزء الأكبر من عام ٢٠١٢، أولا في الانتخابات والمسائل المرتبطة بعملية الانتخابات الرئاسية، التي بدأت في شهر كانون الثاني/يناير ويمكن الانتهاء منها بنهاية شهر أيار/مايو ٢٠١٢، عندما سيؤدي على الأرجح رئيس جديد اليمين. ثانيا، مؤتمر الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا - بيساو المقرر عقده في تموز/يوليه، وثالثا، الانتخابات التشريعية المقرر تنظيمها مع نهاية العام، ربما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لقد أدخلنا في تخطيطنا بأن التركيز السياسي من النصف الثاني من عام ٢٠١٢ ولاحقا، سينصب بشكل

متزايد على الانتخابات التشريعية، مع أثر واضح على تقدم أنشطة منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الدولة. وشكلت الانتخابات الرئاسية المبكرة ارتباكا حادا غير متوقع.

ولا يجب الاستهانة بالأثر الفوري للانتخابات المبكرة. وكانت الحكومة مقيدة تماما منذ شهر كانون الثاني/يناير، أولا لأن سلطات الرئيس المؤقت مقيدة دستوريا، وثانيا، لأن ترشيح رئيس الوزراء ومشاركة باقي أصحاب المناصب في الحملة، قد أثرا بشكل أكبر على عمل الحكومة. ويسلط ذلك الضوء على مدى حاجة الإطار القانوني في غينيا – بيساو إلى تنقيح أساسي، حيث أن الدستور الحالي لم يقدم بتاتا توجيها واضحا بشأن المسائل الرئيسية المرتبطة بكيفية تصرف أصحاب الهيئات السيادية للدولة بغية تفادي الفراغ الذي يقوض العمل الطبيعي للدولة، في حالات مثل هذه.

ومثال ذلك الحالة المرتبطة بميزانية ٢٠١٢، التي لا يمكن إقرارها إلى أن يجري انتخاب رئيس جديد، ولذلك العديد من العواقب. وتشير تلك المشاكل، بالإضافة إلى باقي التحديات التي ظهرت مؤخرا، إلى الحاجة المعبر عنها سابقا والمتمثلة في تناول مجلس الأمن تنقيح الدستور في غينيا – بيساو. وذلك أمر حتمي الآن.

إن المؤتمر الوطني هو مبادرة برلمانية يرعاها رئيس الجمهورية. والتنفيذ خلال هذا العام مرهون بالتنسيق بين الرئيس الجديد والحكومة والبرلمان، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع أن الفترة التشريعية تنتهي أيضا بعد بضعة شهور. ومن ثم، فإن فرصة عقد مؤتمر وطني خلال هذه الفترة التشريعية ضئيلة بعض الشيء، لكن المهمة ليست بالمستحيلة.

وتنم الحوادث العسكرية التي جرت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عن انقسام في القيادة العسكرية، وغياب التزام موحد بالقيم الجمهورية. ويظل إصلاح القطاع الأمني، من ثم، حجر الزاوية فيما يخص الإصلاح، والذي بدونه لا يمكن تعزيز الديمقراطية والاستقرار في غينيا – بيساو. وستكون زعامة الرئيس الجديد، الذي هو القائد العام للقوات المسلحة حاسمة.

ويتطلب إصلاح القطاع الأمني أيضا تقاربا بين أعضاء الحكومة، والشركاء الدوليين والمستفيدين في قطاعي الدفاع والأمن، بشأن أهداف واقعية وقابلة للتحقيق والتسلسل. وتحتاج العوائق المتبقية أمام الانتهاء من مذكرة تفاهم، إلى أن تحل في وقت مبكر من فترة الرئاسة الجديدة. ومن المشجع بقاء مختلف الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف ملتزمين بمساعدة غينيا – بيساو في مجال تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بإصلاح القطاع الأمني، لكن الضبط الدقيق لأدوارهم يظل يشكل تحديا.

مع ذلك، فقد وفر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، مساعدات تقنية مستمرة للحكومة بشأن التنسيق، عبر الأفرقة العاملة في مجال إصلاح الدفاع والأمن والقضاء، والجمع بين الشركاء على المستويين الوطني والدولي. لكن مشاركة الأطراف الفاعلة بحاجة إلى المزيد من التعزيز. ويتعين الإشادة بالشركاء على المستويين الوطني والدولي على تنظيمهم للانتخابات الرئاسية المبكرة، في وقت قصير مثل هذا. وتشكل الانتخابات معلما هاما في خضم عملية استعادة النظام الدستوري. ويتعين على الرئيس المنتخب الجديد أن يسعى جاهدا لأن يكون توافقيا، وألا يضيع التقدم الواضح والكبير الذي تحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على دعوتي لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء

السلام. كما أود أيضا أن أشكر السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله بصفته رئيسا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لغينيا - بيساو بين ظهرانينا، سعادة السفير جاو سواريس دا غاما.

منذ آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، قطعت غينيا - بيساو أشواطا كبيرة في اتجاه تحقيق السلام المستدام. وتمكنت مؤسسات البلد خلال الأشهر الماضية من الحفاظ على الاستقرار السياسي، واستدامة النمو الاقتصادي. وتمكنت أيضا من تحمل حدثين يحتمل زعزعتهما للاستقرار، فصلت بينهما أيام قليلة: حادث ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ووفاة الرئيس مالام باكاي سانها، في ٩ كانون الثاني/يناير. وتغلبت السلطات الوطنية وشعب غينيا - بيساو على تلك اللحظات الصعبة بنضج سياسي ومن خلال احترام كامل للأحكام ذات الصلة الواردة في دستور البلد.

اختارت القيادة الوطنية توجيه العملية بطريقة تشاورية شاملة، عند مواجهتها التحدي غير المتوقع المتمثل في التعامل مع مسألة من سيخلف الرئيس. وفتح الرئيس المؤقت ريموندو بريرا مشاورات واسعة مع جميع القوى السياسية، بما في ذلك المعارضة. ووفقا للدستور، فقد حدد موعد إجراء الانتخابات في غضون ٦٠ يوما على وفاة الرئيس، رغم التحديات المالية واللوجستية الناجمة عن ذلك القرار.

سعت تشكيلة غينيا - بيساو إلى تقديم الدعم الفوري والملموس للبلد في هذه المرحلة الحرجة جدا. وقد اجتمعت بتاريخ ٦ شباط/فبراير لتبادل وجهات النظر وتعزيز الدعم وحشد الموارد للانتخابات. وقد أظهرت استجابة المجتمع الدولي السخية والملائمة من حيث التوقيت، ثقته في غينيا - بيساو خلال تلك الأوقات المليئة بالتحديات.

وفقا لمراقبي الانتخابات، بمن في ذلك أولئك المنتمين إلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فقد اعتبرت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية حرة ونزيهة وشفافة.

من المهم الآن لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة مرشحي انتخابات دورة التصفية وأنصارهم، إظهار النضج السياسي والحفاظ على بيئة سلمية والإحجام عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى توتر لا جدوى منه. ومن المهم حل التظلمات الانتخابية من خلال القنوات المعمول بها قانونا، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون.

وبينما تدعم التشكيلة جهود غينيا - بيساو فيما يخص تنظيم الانتخابات المبكرة، فلم تغب عنها باقي الأولويات المتعلقة ببناء السلام، مثل إصلاح قطاع الأمن. ويظل إنشاء صندوق معاشات تقاعدية للقوات المسلحة وقوات الأمن، إحدى أهم الأولويات فيما يتعلق بتوطيد السلام والاستقرار في البلد. ومن المهم للغاية أن تواصل الحكومة الجديدة بمجرد تنصيبها، إنشاء الصندوق ووضعه موضع التنفيذ بوصفهما مسألتين ذواتي أولوية.

وكما أشرت إلى ذلك في إحاطات إعلامية سابقة، فإن المجال الذي قطعت فيه غينيا - بيساو بالتأكيد أشواطا كبيرة هو إدارة الاقتصاد الكلي والتنشيط الاقتصادي. واضطلع صندوق النقد الدولي خلال هذا الشهر، بالاستعراض الرابع لأداء البلد في إطار التسهيل الائتماني الممدَّد، كما تمت الموافقة عليه في أيار/مايو ٢٠١٠. وخلصت البعثة إلى أن غينيا - بيساو قد حققت مزيدا من التقدم فيما يخص تحقيق استقرار اقتصادها، وبلوغ معدل نمو يصل إلى ٥,٣ في المائة و تلبية أغلب المقاييس المرجعية الهيكلية. وشجع فريق صندوق النقد الدولي الحكومة على مواصلة جهودها الإصلاحية وأشار إلى أن الاستقرار

السياسي وتحسين الحالة الأمنية سيكونان حاسمين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويجب علينا، مثلما يفعل المجتمع الدولي، أن نواصل دعم غينيا - بيساو حتى تساعد هذه المنجزات على خلق دورة حميدة من الاستقرار والنمو. وعليه، فإن من الضروري أيضا أن توجه تلك الجهود المتواصلة نحو أولويات بناء السلام الأخرى، التي من بينها بناء القدرات لتعزيز قطاع العدالة، وترسيخ سيادة القانون، ومحاربة الاتجار بالمخدرات، فضلا عن المبادرات في مجال التصدي للتحديات الاجتماعية، بما في ذلك أوجه القصور الحاد في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخلق فرص العمل لتوظيف الشباب وتمكينهم.

ونتطلع إلى اختتام العملية الانتخابية الحالية بطريقة سلمية وناجحة، وإلى مواصلة مشاركتنا على نحو استباقي مع السلطات الجديدة فيما يتعلق بجدول أعمالنا المشترك لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل غينيا - بيساو.

السيد دا غاما (غينيا - بيساو) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن خالص الشكر على الشرف الذي منحتموني إياه، سيدي الرئيس، بإعطائي الكلمة قبل أعضاء المجلس، الذين نود أن نشكرهم على التزامهم وتفهمهم للحالة في بلدنا. ونود أيضاً أن نثني على السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، والسيدة فيوتي لعملهما الرائع من أجل بناء السلام والتنمية في غينيا - بيساو.

ويأتي هذا البيان في وقت يشهد فيه بلدي، غينيا - بيساو، فترة انتخابات قطعت نصف شوطها، إثر وفاة الرئيس مالام باكاي سانها، في ٩ كانون الثاني/يناير، الذي كان يكافح من أجل السلام والحوار وتحقيق التنمية في غينيا - بيساو. وكما هو منصوص عليه في الدستور، فإنه يجب بعد وفاة رئيس الجمهورية، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال ٦٠ يوما بعد سلسلة من إجراء المشاورات السياسية الداخلية، احتراماً للإرادة التي عبّرت عنها العديد من الأحزاب السياسية في البلد. وقد حدد رئيس الجمهورية بالنيابة تاريخ ١٨ آذار/مارس موعداً لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ليعزز بذلك التمسك بدستور الجمهورية.

ومع ذلك، فإن تنظيم تلك الانتخابات على المستوى الفعلي ليس سهلاً، نظراً لصعوبة مسألة تمويلها، خاصة وأن فترة الشهرين المحددة لتنظيمها قصيرة للغاية، بالإضافة إلى الصعوبات المالية التي يواجهها البلد. غير أن بلدي تمكّن لحسن الحظ، - وبفضل عزيمة السلطات الوطنية والتزام المجتمع الدولي الذي لا يكل عن مساعدة غينيا - بيساو على السير في طريق تعزيز ديمقراطيتها الشابة، واحترام النظام الدستوري - من الحصول على ما يلزم من مساعدة مالية ولوجستية لإجراء تلك الانتخابات. وقد عقدت الانتخابات بالفعل في ١٨ آذار/مارس على نحو ما هو مخطط لها، مسبوقة بحملة انتخابات نموذجية خالية من الحوادث. وعليه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر امتنان حكومتي لجميع البلدان والمنظمات التي وقفت إلى جانبنا مرة أخرى أثناء تلك الفترة الانتخابية.

وقد أثني، عقب التصويت، العديد من المراقبين الدوليين، وخاصةً من الاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومجموعة تتألف من ١٠ برلمانيين من المملكة المتحدة وآخرون من الاتحاد

الأوروبي وجنوب أفريقيا، على المناخ السلمي الذي جرت فيه الانتخابات. ووصفها الجميع بأنها حرة ونزيهة وشفافة.

وفي ٢١ آذار/مارس أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية النتائج الأولية الرسمية للانتخابات التي أسفرت عن فوز رئيس الوزراء السابق، السيد كارلوس غوميز جونيور بمركز متقدم بحصوله على أكثر من ٤٠ في المائة من الأصوات، يليه الرئيس السابق للجمهورية، السيد كومبا يالا، الذي حصل على ما يربو عن ٢٣ في المائة من الأصوات. ونظرا لعدم حصول أي من هذين المرشحين على نسبة تزيد عن ٥٠ في المائة من الأصوات المطلوبة، فسوف يخوضان جولة انتخابية ثانية، وفقاً لما نص عليه الدستور. ومن المقرر، من حيث المبدأ، أن تعقد هذه الجولة في نهاية نيسان/أبريل.

وقبل أن تصدر اللجنة الوطنية للانتخابات النتائج الأولية، أعلنت مجموعة تتألف من خمسة مرشحين، بمن فيهم المنافس الذي حصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات، أنها لن تقبل نتائج الانتخابات، مشيرة في ذلك إلى العديد من المخالفات وأعمال الغش. وطلبت إلغاء الانتخابات. وعقب نشر النتائج المؤقتة مباشرة، قدّم المرشحون الخمسة طعناً إلى اللجنة الوطنية للانتخابات على أساس الحجج نفسها. وعلاوة على ذلك، أكد المرشحون أنفسهم عدم وجود سجلات انتخابية مستكملة لتشمل الناخبين الجدد الذين بلغوا سن ١٨ عاماً. وفي الوقت ذاته، أعلن السيد كومبا يالا، بصفته المرشح الذي حصل على ثاني أكبر عدد من الأصوات، أنه لن يشارك في الجولة الثانية.

وينبغي في ذلك الصدد، التأكيد على أن اللجنة الوطنية للانتخابات قدر أصدرت قرارها أمس ٢٧ آذار/مارس، قائلة بأن تلك الادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأن بوسع تلك المجموعة من المرشحين الطعن كملاذ لأخير لدى المحكمة العليا، وفقا للقانون النافذ.

وعلى الرغم من توتر الأجواء نوعاً ما، بسبب رفض السيد كومبا يالا المشاركة في الجولة الثانية من الانتخابات بدعم من المرشحين الأربعة الآخرين، فإننا نأمل أن تكون القرارات الصادرة عن الهيئات الانتخابية المختصة، وهي اللجنة الوطنية للانتخابات، والمحكمة العليا موضع احترام، وأن يسود الحس السليم، بما فيه تحقيق لمصلحة البلد وإرادة الشعب، وأن تجرى الجولة الثانية من الانتخابات بالفعل.

وعلى الرغم من التحدي الذي تواجهه الانتخابات الحالية، فلا تزال حكومة غينيا - بيساو مقتنعة بأن إصلاح قطاع الدفاع والأمن أمر بالغ الأهمية لبناء السلام في البلد، وأنه يشكل أولوية قصوى بالنسبة لها. ولذلك نأمل أن يتم استيفاء الشروط على وجه الاستعجال، كي نمضي إلى تنفيذ ذلك الإصلاح عبر التدشين القادم لصندوق المعاشات التقاعدية الخاص، الذي من شأنه تمكين الشروع في عملية تسريح عناصر من القوات المسلحة وقوات الأمن.

ونأمل، في ذلك الصدد، في صرف الأموال التي تعهد بها شركاؤنا في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا في انضمام أطراف فاعلة أخرى إلينا في هذه الخطوة. وأود مع ذلك، أن أذكر أن حكومة غينيا - بيساو، قد تعيّن عليها، تحت قيادة دولة السيد كارلوس جوميز جونيور، الموافقة - بدعم من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف - على التضحيات الهائلة التي مكنتنا إلى اليوم، من رؤية نتائج إيجابية للغاية فيما يتعلق بانتعاش الاقتصاد الوطني وإدارة الأموال العامة، فضلاً عن مجالات البنية التحتية ومكافحة الاتجار بالمخدرات، من بين مجالات أخرى.

ولا يزال إجراء الحوار الوطني أحد أولويات غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر الوطني للمصالحة، الذي أنشأه الرئيس باكاي سانها، ويُتوقع له أن يجمع بين الأطراف السياسية الفاعلة، وممثلين للمجتمع المدني، وعناصر من قوات

الدفاع والأمن، والزعماء الدينيين وغيرهم، سينعقد بالفعل عقب انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وسيمكّن ذلك المؤتمر شعب غينيا - بيساو من التعبير عن رأيه بحرية، وإيجاد مسار دائم للتفاهم بشأن المسائل التي تؤثر على بلدنا.

وعليه، أود أن أختتم بالإعراب مجددا عن امتنان حكومة بلدي للمجتمع الدولي لدعمه الدؤوب لغينيا - بيساو حتى الآن. ونطلب منه مواصلة تقديم مساعدته القيّمة لنا في سياق بناء السلام وتحقيق التنمية في بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.